المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم
أفاق ، تجربة الجزائر

ضحاك نجية
جامعة الجزائر

Résumé de la communication :

Depuis quelques années, le monde économique a découvert les vertus de la petite et moyenne entreprises, cette institution économique, sociale et menacée est un noyau mobile que les gouvernements considèrent comme outil efficace de la politique de développement économique ; Elle s'est intégrée dans un vaste environnement et a pris un segment de marché pour confirmer son existence et son ambition dans un monde moderne.

Vu l'importance de ce type d'entreprise dans la création de nouveau emploi, et sa participation positive dans le Produit Intérieur Brut, nous nous arrêterons dans notre recherche dans la définition, la présentation et l'évolution du cadre institutionnel de la petite et moyenne entreprise, ensuite étude des contraintes vécues par la PME, sa position dans le développement économique à travers des statistiques et des indicateurs économiques et son avenir.

تمهـــــــيد :

شهدت دول العالم في السنوات الأخيرة، تطورا وتقدما ملحوظا ، مما أثر فيها ورغمها على تغيير سياستها، فدخول مصطلح جديد في الاقتصاد العالمي ألا وهو العولمة واقتصاد السوق ، حتم على الأنظمة الاقتصادية إجراء تغييرات في سياستها وفي اقتصادها ككل.

فالجزائر كقابلتها شهدت في الإقتصاد الوطني مجموعة من التغيرات في العشرية الأخيرة من بينها إعادة هيكلة الاقتصادها الذي كيفته مع مقتضيات العولمة، وكذلك أعادت توجيه كل الأنشطة الأساسية التي هي أداة للمساعدة على التنمية والتطور.

فمنذ **1984** قررت الهيئات العمومية منح للقطاع العمومي والخاص الاستغلال الأمثل للنسيج الصناعي وتقييم المنتوجات الوطنية خارج المحروقات لتصديرها إلى الخارج، وكان هدف هذه العملية هو ارتفاع دخول العملة الصعبة والقيام بإصلاح ميزان المدفوعات مما أدى إلى حركة هائجة في القطاع البنكي والذي كان ثمرته : إصدار قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، وكان هذا بمثابة تشجيع تمويل المؤسسات .

هذه التغيرات شجعت ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم التي كانت في السابق مهمشة نوعا ما والتي حاولت القضاء على البطالة مما جعلها تخلق مناصب شغل جديدة.

سنتطرق في هذه الدراسة إلى الوقوف عند تعريف وتقديم مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك معالجة الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني وما هي الأسباب الحقيقية في إنجاح أو عدم إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2/ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم :

يعرف الاقتصاديون المؤسسة أنا عميل اقتصادي الذي تحت اندفاعات متعهد تنتج سلع وخدمات للسوق .

ومن الصعب الحصول على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لإختلاف آراء الباحثين في وجود معيار موحد سواء كمي أو نوعي في تصنيفها.

كل بلد من بلدان العالم له تعريفه الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، بحيث على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر،

- تعتبر هولندا أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم هي مؤسسات ذات 10 أجراء.
- وفي اليابان تعتبرها مؤسسات التي توظف 200 شخصا.
- وفي اسبانيا تعتبرها مؤسسات التي توظف أقل من 250 شخص .

أما كل من فرنسا وتونس فتعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي توظف ما بين 20 إلى 500 أجراء.

وأما الجزائر فقبل ديسمبر 2001، لم يكن لديها تعريف لهذه المؤسسات بل اكتفت بتعريف خاص بوزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث عرفها كالتالي : تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة أو صغيرة ومتوسطة صناعية كل وحدة إنتاج للسلع أو الخدمات التي لها تسيير مستقل وعدد عمالها يكون ما بين 8 إلى 300 يد عاملة دائمة.

بقي هذا التعريف شاملا وعموميا إلى غاية 12 ديسمبر 2001، تاريخ إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سمح هذا القانون بمنح ثلاثة تعاريف لهذه المؤسسات بحيث أن المعيار المشترك هو استقلالية المؤسسة في التسيير.

و المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 يد عاملة ، يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و02 مليار دينار ومجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار، وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنا مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 يد عاملة ، بحيث لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار .

وتعرف المؤسسة المصغرة بأنا مؤسسة تشغل من يد عاملة واحدة إلى غاية 09 أشخاص، ويكون رقم أعمالها أقل من 20 مليون دينار، ولاتتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

3/ نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم :

ظهرت في الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة بعد الاستقلال، بحيث كان تأسيس المؤسسة على أساس التجارة بالدرجة الأولى ثم بالدرجة الثانية على أساس الزراعة، و أ صحاب المؤسسة هم مالكي الأموال.

وتطور هذا النوع من المؤسسات منذ الاستقلال بمرحلتين أساسيتين :

1/ المرحلة الأولى (1962-1982):

تخص هذه الفترة ما بين **1962** إلى غاية **1982** بحيث تميز الاقتصاد الوطني بالاقتصاد المخطط من نوع الاشتراكي، وأعطت الحكومة الأهمية الكبرى إلى المشاريع الثقيلة والمؤسسات الوطنية كبيرة الحجم وخاصة في الصناعة وعلى سبيل المثال : **SNS, SONACOME, SN METAL, SONELEC, SNMC…..**

وفي هذا الإطارللمحيط الاقتصادي الثقيل، همشت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم فالقطاع الخاص أو المؤسسات الخاصة كانت تمثل إلا المؤسسات العائلية ذو ملكية خاصة أو الحرفية.

وتأسست في هذه الفترة في المتوسط **600** وحدة خلال سنة واحدة، حيث أن هذه الأخيرة عرفت مجموعة من القيود أهمها:

- قيمة مشاريع الاستثمارات لا تتعدى 30 مليون دج في حالة انشاء شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات الأسهم ، و 10 ملايين دج في حالة إنشاء مؤسسات فردية أو ذات اسم جماعي.
- الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة، بحيث لا يتعدى تمويل البنك إلا 30 % من المبلغ المستثمر.

المرحلة الثانية : (1982-2002)

إن ثورة الاقتصاد العالمي، وعولمة الأعمال وانخراط الدول في اقتصاد السوق أعاد النظر في الإطار القانوني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، بحيث مرت بمراحل عدة وهي كالتالي :

1982	خلق إطار قانوني جديد بقانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص.
1983	إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة.
1988	الإصلاح الاقتصادي والدخول إلى اقتصاد السوق، قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
1991	مرسوم تنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19 فبراير 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.
1993	مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات وخلق مكتب وحيد APSIعلى مستوى الوطني و الذي سمي بوكالة الترقية و دعم الإستثمارات في سنة 1994.
1994	اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية.
1995	إصدار قانون الخوصصة.

كل هذه الخطوات عدلت بإصدار قانون جديد للاستثمار وهذا في جوان **2001** الذي نص على :

- عدم تمركز نشاط للوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار بخلق مكاتب جهوية.
- إنشاء مجلس وطني للاستثمارات.
- إمضاء الحكومة على عقود أجنبية دف الشراكة.

أخذت بعين الاعتبار هذه التعديلات الحرية في اختيار المشاريع الاستثمارية والمساواة ما بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وكذلك تحديد آجال لدراسة ملف القرض ب 60 يوما.

ففي **12** ديسمبر **2001**، أصدر القانون رقم 01-18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفه كان :

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.
- رفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.

- تشجيع الإبداع والإبتكار.
- تشجيع عملية التصدير للمنتوجات والخدمات.
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعملية تجديد التجهيزات والتوسيع في المشاريع بحيث استفاد هذا الصندوق من غلاف مالي :

- **860** مليون دج لقانون المالية المتمم لسنة **2001**
- **150** مليون دج من قانون المالية لسنة **2002**.

وكذلك تسهيل تمويل المشاريع الأجنبية.

و من جهة أخرى خصص هذا القانون إطار للمعلومات الإقتصادية و الإحصائية و ذلك لحيز التنفيذ ً لمركز الدراسات و الأبحاث لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةً الذي برمج إفتتاحه منذ 1998.

4/ الضغوطات المعاشة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم :

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من عدة ضغوطات، و قام البنك الدولي بعملية استقصاء حول الموضوع فاستنتج بعد دراسته للملف أن المشاريع التي كانت في حيز التنفيذ للاستثمارات الخاصة بالمؤسسات معرضة للضغوطات والعوائق أهمها ما يلي:

- المنافسة الغير قانونية .
- الحصول على القرض.
- الرشوة .
- إدارة الضرائب.
- تكاليف القرض.
- نسب الضرائب.
- التقلب في السياسات الاقتصادية.
- تاريخ الاستحقاق الخاص بالبنوك (المواعيد البنكية).
- الحصول على عقار.
- الحصول على العملة الصعبة.
- الإطلاع على القوانين الجمركية.
- تسجيل المؤسسة.
- قلة يد العاملة ذات الخبرة المهنية .
- الخدمات المقدمة في الميناء.
- الحصول على الهواتف.
- قوانين المتعلقة بالعمل.
- الحصول على الطاقة.

وفي دراسة أخرى بلغت الفترة بين مرحلة دراسة ملف مشروع الإستثمار وطلب القرض إلى غاية انطلاق نشاط المؤسسة بحوالي خمسة (**05**) سنوات في المتوسط، وتعتبر هذه الفترة طويلة جدا بالنسبة لأصحاب المشاريع.

إلا أن الحكومة الجزائرية تسعى جاهدة لإيجاد آلية تمنحها لأصحاب المشاريع والتي تتمثل في تسهيلات الحصول على القروض والأراضي اللازمة لإقامة المشاريع و كذلك الإعفاءات الضريبية، والتوفير بصفة عامة المناخ الاستثماري الملائم للمؤسسات و يجب الإشارة إلى أنا أخذت بعين الاعتبار أصحاب المشاريع في المناطق النائية.

5/المحيط المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

نظرا للأهمية الاقتصاديةالذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الشاملة والتي تعتبر القاطرة الحقيقية للنمو الإقتصادي، ، أنشأت الدولة الجزائرية في 1994/07/18 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم و حددت مهامها ل :

- نشر وتجديد ثقافة المؤسسة في بلادنا.
- ترقية ، تطوير وتكوين، تأهيل الموارد البشرية .
- تنمية المعرفة البشرية والتقنية واستشارة الخبرة.
- إنشاء مشاتل المؤسسات ومركز للدراسات ومركز للدعم.
- ترقية وتدعيم وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي.
- ترقية وتدعيم بورصة المناولة والشراكة.
- ترقية وتحسين التعاون الدولي والشراكة.
- تطوير وتأهيل المؤسسات وتحضيرها للمنافسة الدولية.

- تطوير وترقية قطاع التمويل.

ويتمثل عموما المحيط المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يلي :

- البنوك .
- الشركات المالية.
- الجمعيات المهنية
- وكالة ترقية الاستثمارات.
- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ا - البنوك :

في إطار الإصلاحات الإقتصادية، أصدر القانون المتعلق بالنقد و القرض في أفريل 1990، و ذلك لإعادة الإعتبار للبنك المركزي في مهامه الحقيقية و كذا المؤسسة البنكية العمومية و عرف تغيرات ايجابية في سنة 2001 و سنة 2003.

يمكننا إن نلخص تحليل نشاط البنوك الجزائرية لصالح المؤسسات الالصغيرة و المتوسطة من خلال الجدول التالي :

القروض	1999	2000	2001
قروض ممنوحة للقطاع العمومي	**760 597**	**530 264**	**549 523**
- ممنوحة من طرف البنوك العمومية	760 597	530 264	544 534
-ممنوحة من طرف البنوك الخاصة	-	-	4 989
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	**173 908**	**245 309**	**289 054**
-ممنوحة من طرف البنوك العمومية	159 849	218 940	249 358
-ممنوحة من طرف البنوك الخاصة	14 059	26 369	39 696
مجموع القروض	**934 505**	**775 573**	**838 577**
نسبة القروض الممنوحة /الب.الع	%98.5	%96.6	%94.7
نسبة القروض الممنوحة /الب.الخا	%1.5	%3.4	%5.3

نستخلصه من هذا الجدول هو أن البنوك العمومية تحتكر السوق لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بلغت نسبة التمويل إلى 94.7 % في سنة 2001 ، و أما بالنسبة للبنوك الخاصة فيبقى دائما تمويله ضعيف ليصل إلى 5,3 % لسنة 2001، ويجب الإشارة إلا أنه يفضل تمويل التجارة الخارجية ، وك>لك الحال بالنسبة للبنوك الأجنبية التي أقيمت في بلادنا.

تعمل البنوك العمومية إلى تشجيع إنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بـ ـ :

- توفير شروط ترقية العلاقات السلمية بين قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية.
- توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة بقيمة مضافة كبيرة ومنشئة لمناصب شغل.
- مرافقة ودعم المؤسسات ذات القدرة المصدرة عن طريق تمويل ملائم.
- تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.
- وضع في متناول هذه المؤسسات مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض [1].

ب/ الشركات المالية :

هي شركة مختلطة جزائرية أوربية تدعى بالشركة المالية الجزائرية الأوربية و تظم كل من :

- بنك التنمية المحلية .
- القرض الشعبي الجزائري.
- البنك الأوربي للاستثمار.
- مؤسسة ألمانية للاستثمار.
- مؤسسات للتعاون الاقتصادي الأوربي.

تتمثل مهمة الشركة في ترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتدخل في :

- البحث عن مصادر التمويل للمشاريع.
- تقديم دراسات تقنية اقتصادية.
- وضع القروض.
- إنجاز دراسات ذات مردودية.

ج/ الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة :

[1] مجلة فضاءات للمؤسسات الص غيرة والمتوسطة الحجم (مارس – أفريل 2002)

أصبحت بـعد سنة 1988 الغرفة الوطنية للتجارة مؤسسة صناعية تجارية بموجب القوانين التنظيمية و تشكل نواة للإعلام ووسيط للإجراءات القانونية الجديدة ، فهي فضاء التقاء كل من المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب ولها مهمة دراسة جميع المسائل المرتبطة بسير مختلف الأنشطة الاقتصادية.

د/ الجمعيات المهنية :

تعمل مختلف الجمعيات المهنية بمساهمتها على رسم الخريطة الاقتصادية للبلاد بالتكامل مع القطاع العام أو إحلال محله في التكفل الفعلي بمتطلبات التنمية.

وتتمثل مطالبهم على الإلحاح في المساواة بين كل من المتعاملين الوطنيين الخواص أو العموميين فيما يخص توزيع المواد الأولية والتموين وكذلك دعوة السلطات العمومية على تصفية القطاع العام بطرق فتح ا ال للمساهمة في رأسمال المؤسسة الاقتصادية.

هـ/ الهيئات المكلفة بتسهيل الاستثمارات :

- **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات :**

تنشط هذه الوكالة تحت وصاية رئيس الحكومة والتي تتكفل بإعطاء يد العون للمستثمرين و تبين هذه الهيئة دور الدولة في إنعاش القطاع الخاص وتمنح العديد من الامتيازات من بينها الإعفاء الضريبي لفترة معينة.

بعد إصدار القانون الجديد للاستثمارات وكذلك بعد إنشاء ا لس الوطذي للاستثمار :

المرسوم رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات .

المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتنظيم وتشغيل للمجلس الوطني للاستثمار.

المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتعلق بتنظيم وتشغيل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات.

أصبح المستثمر يستفيد من مزايا عدة والتي تتعلق بالضرائب ، وحقوق الجمارك، وفي بعض الأحيان إعانة الدولة في المشروع حسب القيمة الاقتصادية له.

عدد المشاريع حسب تصريحات الوكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI / الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI :

البيان /السنة	المشاريع		التوظيف		المبالغ بالملايير الدينار	
	العدد	%	العدد	%	القيمة	%
/1993 1994	694	1,35	59 606	3,28	114	2,86
1995	834	1,62	73 818	4,07	219	5,49
1996	2075	4,04	127 849	7,04	178	4,46
1997	4 989	9,72	266 761	14,69	438	10,97
1998	9 144	17,81	388 702	21,41	912	22,85
1999	12 372	24,10	351 986	19,39	685	17,16
2000	13 105	25,53	336 169	18,52	798	19,99
2001	5 018	09,77	113 983	6,28	279	6,99
2002	3 109	6,06	96 545	5,32	369	9,24
ا موع	**51 340**	**100**	**1 815 419**	**100**	**3992**	**100**

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ :**

تقوم عموما بالمهام التالية :

- تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار ترقية مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيير وفق للتشريع والتنظيم المعمول ما تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع للاستفادة من قروض بنكية بسعر فائدة منخفض.
- متابعة المشاريع التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع خلال الفترة التي تربطهم بالوكالة.
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتوظيف والتشغيل.

بلغت في 31-12-2002 حوالي 288 170 ملف بحيث 356 153 أي 90 %، من الملفات تحصلت على التأهيل للتمويل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و 3307 ملف تحصل على الموافقة للتمويل الذاتي.

إن عدد الملفات التي وضعت في البنوك هو 90205 منها 519 52 تحصلت على التمويل بقيمة إجمالية سجلت بـ 371 61 مليار دج.

- قدرت عدد المشاريع التي حجزت ب 538 45 ملف وبقيمة استثمار 338 75 مليار دج مقدرة 650 128 منصب شغل.
- مول الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ) حوالي 554 13 مليار دج .
- وبلغت مساهمات الشباب المستثمرين بـ 693 12 مليار دج.

*** وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) :**

إلى غاية أواخر 2002 ، سجلت وكالة التمية الاجتماعية 461 119 طلب للقروض الصغيرة في كل أنحاء الوطن، ومنحت الموافقة لـ 354 51 طلب والذي قدر بنسبة 42,92 %.

6/ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الوطني:

أدت ضرورة تتبع النمو الديمغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى معرفة تطورها وتحديد أهم خصائصها، فللحصول على المعلومات لجأنا إلى عدد العمال المسجلون لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وإحصائيات المؤسسات الخاصة المسجلة في الديوان الوطني للإحصاء ودرسنا إلا المؤسسات التابعة للقطاع الخاص فتحصلنا على ما يلي: ففي 1992 سجلت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ب 925103 مؤسسة وفي سنة 1998 ب 846137 مؤسسة خاصة، و أما في سنة 1999 سجلت عدد المؤسسات ب 507159 مؤسسة خاصة.

إن المعايير الاقتصادية التي تسمح بوضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الاقتصاد الوطني، عالجناها بينت من خلال الأرقام التلية لسنة 2002 مقارنة لسنة 2001 .

1.6/ التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم :

تمركز التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الولايات العشرة التالية التي انجزت في سنة **2002** مقارنة مع عدد المؤسسات المنجزة سابقا.

الولايات	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات الجديدة
الجزائر	22.273	2.727
وهران	13.406	1.039
تيزي وزو	9.350	90
بجاية	6.895	603
سطيف	6.697	34
البليدة	6.003	203
الشلف	5.825	105
بومرداس	5.744	1.037
قسنطينة	5.687	56
عنابة	5.099	486

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية .

معظم المؤسسات الجديدة أسست في العاصمة، الشلف، وهران، بومرداس،، بجاية، بحيث بلغ عددها **5.887** مؤسسة ومثل هذا العدد **68** % من المؤسسات الجديدة فنلاحظ أن الأقطاب الحضرية والصناعية تريد التمركز في شمال الوطن.

2.6 /مؤشر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ارتفع عدد المؤسسات من سنة **2001** إلى **2002** إلى **8.671** مؤسسة جديدة، وهذا على حسب الإحصائيات المطروحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (**CNAS**) كما هو موضح في الجدول التالي :

نوع المؤسسة على حسب عدد الموظفين	عدد المؤسسات لسنة 2001	عدد المؤسسات لسنة 2002	زيادة عدد المؤسسات	نسبة الزيادة (%)
01 إلى 09	170.258	177.733	7.475	4,39
10 إلى 49	8.363	9.429	1.066	12,74
50 إلى 250	1.272	1.402	130	10,22
ا موع	179.893	188.893	8.671	04,82

3.6/توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب عدد الموظفين :

إن توزيع العمال المصرحين على حسب نوع المؤسسات هو في الجدول التالي:

نوع المؤسسة على حسب عدد الموظفين	عدد الموظفين في سنة 2001	عدد الموظفين في سنة 2002	الانحراف
01 إلى 09	**325.085**	**340.646**	**15.561 +**
10 إلى 49	**156.450**	**179.585**	**23.278 +**
50 إلى 250	**255.527**	**210.851**	**44.676 -**
المجموع	737.062	731.082	5.980 -

نستنتج من خلال هذا الجدول ان :

- المؤسسات المصغرة (**1** إلى **9**) عرفت تطورا في سنة **2002** مقارنة مع سنة **2001** ب **15.561** موظف أي بنسبة الزيادة **4,78** %.
- المؤسسات الصغيرة (**10** إلى **49**) سجلت ارتفاعا ملحوظا ب **23.278** موظفا .
- أما المؤسسات المتوسطة **(50** إلى **250**) فعرفت انخفاضا قدر ب **44.676** عاملا أي إنخفاض بنسبة **17,48** % مقارنة بسنة **2001**.

4.6/ توزيع الموظفين على حسب قطاع النشاط ونوعية المؤسسة :

قطاع النشاط	01إلى 09 موظف	10 إلى 49 موظف	50 إلى 250 موظف	المجموع	النسبة
1/ الفلاحة والصيد	**12102**	**18375**	**8044**	**38521**	**5.23**
2/ المياه والطاقة	**67**	**39**	**580**	**686**	**0.09**
3/ المحروقات	**766**	**961**	**1010**	**2737**	**0.37**
4/ الخدمات والأعمال البترولية	**288**	**530**	**4581**	**5399**	**0.73**
5/ المناجم والمحاجر	**1172**	**8274**	**916**	**10362**	**1.41**
6/ الحديد والصلب	**12170**	**9168**	**8721**	**30059**	**4.08**
7/ مواد البناء	**11187**	**6247**	**15794**	**33228**	**4.51**
8/ البنايات والأشغال العمومية	**110902**	**70150**	**49437**	**230489**	**31.30**
9/ الكمياء والمطاط والبلاستيك	**3620**	**5167**	**9021**	**17808**	**2.42**
10/ صناعة تحويل المواد الزراعية	**24069**	**9278**	**16001**	**49348**	**6.70**
11/ صناعة النسيج	**8420**	**4443**	**2239**	**15102**	**2.05**
12/ صناعة الجلود	**2671**	**1800**	**1656**	**6127**	**0.83**
13/ صناعة الحطب والفلين	**13726**	**6662**	**5684**	**26072**	**3.54**
14/ صناعات متنوعة	**4303**	**2310**	**2045**	**8658**	**1.18**
15/ النقل والاتصال	**23185**	**5007**	**11333**	**39525**	**5.37**
16/ التجارة	**53401**	**17141**	**16292**	**86834**	**11.79**
17/ الفندقة- مطاعم- المقاهي	**20959**	**2988**	**9157**	**33104**	**4.50**
18/ الخدمات المقدمة للمؤسسات	**14708**	**7991**	**24533**	**47232**	**6.41**
19/ الخدمات المقدمة للعائلات	**19531**	**3127**	**6304**	**28962**	**3.93**
20/ المؤسسات المالية	**1002**	**1450**	**2219**	**4671**	**0.63**
21/ الشؤون العقارية	**718**	**537**	**127**	**1382**	**0.19**
22/ الخدمات للجماعات	**2039**	**2940**	**15157**	**20136**	**2.73**
المجموع	**340646**	**179585**	**210851**	**736442**	**% 100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الموظفين على حسب نوعية نشاط المؤسسة في البنايات والأشغال العمومية احتكر نوعا ما سوق العمل بحيث مثلت نسبته بحوالي **31** % وبالتالي يحتل المرتبة الأولى ، و تحتل التجارة المرتبة الثانية وذلك بنسبة تقريبا **12**%.

5.6/ توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط ونوعية المؤسسة :

قطاع النشاط	01إلى 09 موظف	10 إلى 49 موظف	50 إلى 250 موظف	المجموع	النسبة
1/ الفلاحة والصيد	4221	12002	66	16289	8.64
2/ المياه والطاقة	38	03	04	45	0.02
3/ المحروقات	374	42	11	427	0.23
4/ الخدمات والأعمال البترولية	80	24	18	122	0.06
5/ المناجم والمحاجر	315	166	10	491	0.26
6/ الحديد والصلب	5942	453	79	6474	3.43
7/ مواد البناء	5378	322	108	5808	3.08
8/ البنايات والأشغال العمومية	50608	3546	408	54562	28.93
9/ الكمياء والمطاط والبلاستيك	1201	233	54	1488	0.79
10/ صناعة تحويل المواد الزراعية	11776	469	108	12353	6.55
11/ صناعة النسيج	3420	240	22	3682	1.95
12/ صناعة الجلود	1222	97	18	1337	0.71
13/ صناعة الحطب والفلين	671	334	49	1054	0.56
14/ صناعات متنوعة	2606	121	21	2748	1.46
15/ النقل والاتصال	16746	274	41	17061	9.05
16/ التجارة	9653	962	123	30728	16.30
17/ الفندقة- مطاعم-المقاهي	12069	160	37	12266	6.5
18/ الخدمات المقدمة للمؤسسات	7720	399	102	8221	4.36
19/ الخدمات المقدمة للعائلات	14795	157	31	14983	7.95
20/ المؤسسات المالية	498	58	16	572	0.30
21/ الشؤون العقارية	426	26	01	453	0.24
22/ الخدمات للجماعات	984	141	75	1200	0.64
المجموع	177733	9429	1402	188564	100 %

مصدر المعلومات من وزارة المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة لسنة 2002.

إذا جمعنا نشاط البنايات والأشغال العمومية مع نشاط التجارة، نستنتج أن نسبة الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات هو **45**% وتمثل هذه النسبة نسبة عالية إذا قارناها مع الانشطة الأخرى.

6.6/ تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لتعزيز القدرة التنافسية :

لا بد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعزز القدرة التنافسية، ومن احصائيات الوكالة الوطنية للاحصاء لسنة **2001**، استخلصنا ما يلي :

- المساهمة في التنافسية بنسبة **46,94** % لمنتوج الداخلي الخام (PIB) مع العلم أنا تضمن المحروقات.
- المساهمة في التنافسية بنسبة **77,09** % للمنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات.
- وفي الإنتاج زيادة نسبة **7**% في سنة **2002** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بالتصدير هو **215** التابعة للقطاع الخاص و **87** مؤسسة تابعة للقانون العمومي.
- حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بالتصدير بلغت نسبة الزيادة من **1999** إلى غاية **2002** إلى **4**%[1]
- ومن احصائيات الديوان الوطني للاحصاء لسنة **2002** بلغت تصديرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقيمة **600** مليون دولار.

7.6/ مؤشر المساهمة في التجارة الخارجية :

نوع المنتوج	الحصة بالنسبة (%)	الحصة بالقيمة (مليون دولار)
منتوج نصف مصنع	3	18
منتوج خام	0,27	1,62

1 In revue gestion et entreprise de INPED Numéro spécial

سلع للتجهيزات الصناعية	0,26	1,62
سلع غذائية	0,21	1,26
سلع للاستهلاك	0,14	0,84
سلع للتجهيزات الغذائية	0,11	0,66

إن حصة منتوج النصف مصنع أخذ أكبر حصة بالنسبة لعملية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الوزارة المختصة بهذا القطاع أدت إلى تحسين المحيط المؤسساتي بحيث أدى ذلك إلى تزايد مستمر في خلق مؤسسات جديدة مع العلم أن الكثير منها متوفية وسجلت في نهاية **2003** إنشاء 21.244 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وشطبت منها **4.789** مؤسسة وقد وصل عدد المؤسسات المسجلة والقائمة بالأعمال والأنشطة إلى **207.949** مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتشغل نحو **550.386** أجير بعدد الحرفيين المسجلين لدى غرف الصناعة التقليدية الذي يقدر ب **79.850** حرفي.

6/ آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية :

إن احصائيات سنة **2004** تكشف بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ إلى **312.959** مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم وتشغل ما يقارب عن **838.504** عاملا، علما بأن الزيادة السنوية تقدر ب **24.372**[1] مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهذا يؤكد أن الفضاء واسع للمبادرات للتنمية المحلية وتبادر المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في كل انحاء الوطني إلى تطوير آفاق هذا النوع من الاستثمار، وبالتالي فهي تستعمل آليات لتحقيق تعزيز القدرة التنافسية وأهمها :

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة.
- مشاتل المؤسسات.
- مراكز التسهيل.
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المجلس الوطني لترقية المناولة.
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد جسد تدعيم الصندوق الوطني لضمان قروض الاستثمارات برأس مال قيمته **30** مليار دينار ودعم صندوق رأس مال المخاطرة بمبلغ يقدر ب **3,5** مليار دينار وخصصت الحكومة لبرنامج الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبلغ سنوي قدره 1 مليار دينار جزائري وذلك لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل التحديات للدخول الفعلي لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانضمام الفعلي للدولة الجزائرية إلى منظمة التجارة العالمية.

ومن ناحية أخرى فقد استفادت الصناعة التقليدية باتساع في هياكلها ب **12** غرفة ولائية و **30** مشروعا جديدا.

واستفادت من **2800** مشروع بمبلغ **280** مليون دج من خلال الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية وهذا ضمن مخطط التنميةالمستدامة آفاق **2010**.

وفيما يخص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي **2009/2005** الذي رصد من أجله **4200** مليار دج أي ما يعادل **55** مليار دولار، و خصصت حصة **4** ملايير دج للتكفل بالنشاطات التالية والتي تدخل ضمن القطاع المذكور أعلاه:

- إنجاز مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة وإنجاز دور الصناعة التقليدية.
- دراسة وإنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية.
- دعم تطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

و فيما يخص دعم الابتكار التكنولوجي أنشئت على إثره لجنة وزارية تجتمع دوريا للدراسة التشخيصية حول الموضوع.

كما ذكرنا سابقا رصدت الحكومة الجزائرية مبلغ **55** مليار دولار لدعم النمو والتنمية الوطنية بحيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي **75%** من الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات.

ونظرا للنمو المتزايد للسوق والقدرات الاقتصادية الواعدة، وضع القطاع مخططا للوصول بحلول لعام **2010** إلى حوالي **600** ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهذا ما يؤهل إلى خلق مناصب شغل جديدة .

إن معدل النمو للمؤسسات الصغيرة في التحول إلى مؤسسات متوسطة يقدر بنحو 20 ألف مؤسسة سنويا ولكن تسعى الحكومة للوصول إلى **40** ألف مؤسسة سنويا، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الحرفيين قد بلغ في سنة **2004** إلى **89** ألف حرفي، وهذا النشاط يساهم في تقليص وامتصاص البطالة.

7/ آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتفاقيات الأجنبية :

[1] احصائيات مصرحة من طرف وزير القطاع يوم 09 ماي 2005 خلال مؤتمر رسمي.

منذ عام **2004** تبنت الحكومة الجزائرية مشروع خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوربي، وذلك في إطار برنامج الشراكة، و بدف الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارية حرة بين الجزائر والاتحاد الأوربي بحلول عام **2017** ، وستشهد المرحلة الأولى إعفاء ضريبي لكل السلع نصف المصنعة وللمواد الأولية وسوف يستمر المشروع إلى غاية وصول إعفاء ضريبي كامل لجميع السلع التي تدخل للجزائر أو تخرج منها.

ويجدر بالذكر أن الاتحاد الأوربي قد قدم نحو **57** ملون أورو لإعادة تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ورصد حوالي **600** مليون دولار لإنشاء جهاز خاص وهي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللمحافظة على النشاط الاقتصادي في المناطق الجنوبية والهضاب العليا حيث حث المشروع إلى منع الحرفيين من الهجرة من مناطقهم وذلك بإعطاء فرص عمل للذين يملكون القدرة في تصدير منتوجا م للأسواق الخارجية.

الخاتمة :

إن تشجيع محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي لصالح التنمية الشاملة في إطار الإصلاحات الاقتصادية قاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي.

إن المعطيات المدروسة خلال هذه المداخلة لأكبر دليل لنجاح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة الدولة بمنهجية :

- التشاور مع السلطات العمومية والشراكة بالعقود الأجنبية .
- إعطاء الأهمية اللازمة للصناعات التقليدية .
- تأطير التكنولوجيات الحديثة لترقية الإبتكار والإبداع عند أصحاب المشاريع.

وفي هذا المستوى من المبادرات التي حققتها بلادنا في خلق مناصب الشغل أصبح شبح البطالة يطارد من كل ناحية .

وشكرا

المراجع :

- مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم :
  - جانفي – فيفري 2002.
  - مارس – أفريل 2002.
  - رقم 02، 2003
- بعض التصريحات لوزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقابلة خاصة لقناة CNBC
- تصريحات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصة تلفزيونية " منتدى التلفزة "
- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 29 نوفمبر 2003 المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.
- المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانون الأساسي.
- مرسوم رئاسي رقم 134/04 مؤرخ في 19 أبريل سنة 2004 والذي يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المرسوم التنفيذي رقم 188/03 المؤرخ في 22 أفريل 2003 المتضمن إنشاء ا لمس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره.
- المقابلات الشخصية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.
- الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 14،15 جانفي 2004 ، الجزائر.
- Etude effectuées par la Direction des Etudes du Conseil de l’Assistance aux entreprises de l’INPED.
- Horvitz et Pilol, stratégie pour la PME, ed Mac Graw, Hill, 1984.
- revue de l’INPED